حالة المعابر في قطاع غزة

2023/03/31 – 2023/03/01

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي فرض حصارها غير الإنساني وغير القانوني على قطاع غزة للعام السادس عشر على التوالي. وتعزل اسرائيل بموجب هذا الحصار نحو 2.3 مليون فلسطيني عن العالم الخارجي، من خلال سيطرتها على معابر قطاع غزة[1]، وتحكمها بحركة الأفراد والبضائع من وإلى القطاع. وقد أدى استمرار الحصار إلى تدهور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان، وتفاقم أوضاعهم المعيشية والإنسانية. وقد بلغت نسبة البطالة في قطاع غزة 45%[2]، وأصبح 60% من السكان فقراء[3]، فيما يصنف 68.5% من مجموع السكان غير آمنين غذائياً[4]، ويعتمد 80% منهم المساعدات الدولية[5].

ورغم ادعاء اسرائيل بتخفيف الحصار المفروض على القطاع، غير أنها ما تزال تُقيّد حركة الأفراد على معبر بيت حانون "ايرز"، وتمنع معظم سكان قطاع غزة من المرور عبره. كما تستمر سلطات الاحتلال في فرض القيود المشددة على توريد السلع التي تصنفها بـ "مواد مزدوجة الاستخدام"[*]، وتمنع بموجب ذلك توريد 61 صنفاً[6] تحتوي على مئات السلع والمواد الأساسية التي تعتبر ضرورية لحياة السكان.

القيود على حركة الأفراد

ما تزال سلطات الاحتلال الاسرائيلية تفرض قيوداً مشددةً على معبر بيت حانون "ايرز"، وتمنع معظم سكان القطاع من السفر، فيما تسمح لفئات محدودة بالمرور، وذلك بعد اجتياز عملية الفحص الأمني. وتشمل القيود الاسرائيلية كافة الفئات التي يسمح بمرورها في نطاق ضيق جداً، وهي: المرضى المحولون للعلاج في الخارج، المواطنون الفلسطينيون حملة الجنسية الإسرائيلية، الصحفيون الأجانب، العاملون في المنظمات الدولية الإنسانية، التجار ورجال الأعمال، أهالي المعتقلين في السجون الاسرائيلية، والمسافرين عبر معبر الكرامة. ويعتبر ذلك حرماناً للمواطنين من حقهم في التنقل الذي كفلته لهم المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. كما تفرض قيوداً على الاحتياجات التي يُسمح للمسافر عبر معبر بيت حانون "ايرز"، باصطحابها معه أثناء اجتياز المعبر، ومن ضمن هذه القيود منع حيازة الأجهزة الالكترونية والكهربائية ومواد التجميل والمواد الغذائية، كما يمنع المسافرون من وضع احتياجاتهم في حقائب ذات عجلات.

---

[1] (معبر بيت حانون "ايرز" شمال قطاع غزة، والمخصص لحركة الأفراد، وتسيطر عليه إسرائيل، ويعمل خلال النهار، من الأحد إلى الخميس، ويوم الجمعة للحالات العاجلة والمواطنين الأجانب فقط. ومعبر كرم أبو سالم جنوب القطاع، والمخصص لحركة البضائع)

2 "الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج الاساسية لمسح القوى العاملة للعام 2022"، 15 فبراير 2023. رابط الكتروني، https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?tabID=512&lang=ar&ItemID=4422&mid=3915&wversion=Staging

[3] البنك الدولي "تقرير الرصد الاقتصادي المقدم إلى لجنة الاتصال المخصصة"، 10 مايو 2022. رابط الكتروني، https://www.albankaldawli.org/ar/country/westbankandgaza/publication/economic-monitoring-report-to-the-ad-hoc-liaison-committee-may-2022

[4] ورقة حقائق عن الغذاء والتغذية في فلسطين، منشور في نوفمبر2022، https://palestine.un.org/sites/default/files/2022-12/UNCT%20-%20Fact%20sheet%20Food%20%284%29_0.pdf

[5] تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات في اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة 8 أغسطس 2022.فقرة 46، رابط الكتروني، https://unctad.org/system/files/official-document/tdbex72d2_en.pdf

[*] تدعي السلطات الإسرائيلية المحتلة أن هذه المواد رغم استخدامها لأغراض مدنية، يمكن أن تستخدم في تطوير القدرات القتالية للمقاومة الفلسطينية

[6] قائمة المواد المحظورة http://gisha.org/UserFiles/File/LegalDocuments/procedures/merchandise/170ar_full_list.pdf

وفقاً لمصادر الهيئة العامة للشئون المدنية، فقد سمحت السلطات الاسرائيلية خلال شهر مارس 2023 لـ **50825** شخصاً بمغادرة قطاع غزة عبر معبر بيت حانون" ايرز"، فيما عاد إلى القطاع **54390** شخصاً.

ولا تعبر هذه الإحصائيات عن عدد الأشخاص المسموح لهم بالمرور، فعدد الحاصلين على تصاريح أقل بكثير من عدد مرات المرور، ولكن يستطيع حامل التصريح المرور عبر المعبر أكثر من مرة خلال الشهر الواحد. ويمثل التجار وحاملي تصاريح احتياجات اقتصادية ما نسبته 88.8% من نسبة المغادرين خلال شهر مارس، ويعمل معظمهم عمال بالمياومة. كما بلغت نسبة سفر المرضى ومرافقيهم 5.8% من إجمالي المسافرين.

جدول رقم (01): إحصائية حركة الأفراد عبر معبر بيت حانون" ايرز"
لشهر مارس 2023

الفئة	مغادرة	عودة
التجار	44739	48133
كبار رجال الأعمال	399	379
حاجات شخصية	1138	1098
المرضى	1588	1608
منظمات دولية	720	568
فلسطينيو 1948	175	203
سفر عبر الجسر	334	376
زيارات أسرى	104	104
مقابلات أمن	79	79

الهيئة العامة للشئون المدنية

القيود على سفر المرضى:

عرقلت سلطات الاحتلال الإسرائيلية خلال شهر مارس سفر **243 مريضاً** من المحولين للعلاج في مستشفيات الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس المحتلة، أو المستشفيات الاسرائيلية، وذلك من أصل **1639** طلب تصريح مرور للعلاج، أي ما نسبته (**14.8**%) من إجمالي الطلبات المقدمة، فيما سمحت بمرور **1369** مريضاً.
ورغم إعلان السلطات المحتلة أنها تسمح بمرور المرضى، فقد رفضت الاستجابة لعشرات الطلبات التي قدمتها دائرة التنسيق والارتباط في وزارة الصحة لمرضى يعانون من أمراض خطيرة، تم تحويلهم للعلاج في مستشفيات الضفة الغربية بما فيها القدس المحتلة أو المستشفيات الإسرائيلية. وخلال شهر مارس **2023**، رفضت سلطات الاحتلال **58** طلباً لأسباب أمنية، ولم ترد على **44** طلباً، كما أخرت الردود (تحت الدراسة) على **111** طلباً، فيما طلبت من **28** مريضاً انتظار مقابلة أمنية، كما عرقلت سفر مريضين بذرائع مختلفة. وتمنع هذه القيود المرضى من التمتع بحقهم في الحصول على أعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه والذي كفلته لهم المادة **12** من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

وفيما يلي جدول يوضح إحصائية نتائج طلبات التصاريح للعلاج

جدول رقم (02): إحصائية نتائج طلبات السفر للعلاج خلال مارس 2023

نوع النتيجة	العدد	النسبة
لا يوجد رد	44	%2.68
تحت الدراسة	111	%6.77
موافقة	1396	%85.17
مرفوض	58	%3.54
بانتظار المقابلة	28	%1.71
علاج محلي	1	%0.06
إلغاء من المستشفى	1	%0.06
المجموع الكلي	1639	%100

دائرة التنسيق والارتباط في وزارة الصحة

شكل (1):عدد المرضى الذين سمح الاحتلال لهم للعلاج في الخارج خلال الـ12 شهر الأخيرة مقارنةً بعدد طلبات المرضى للحصول على تصريح.

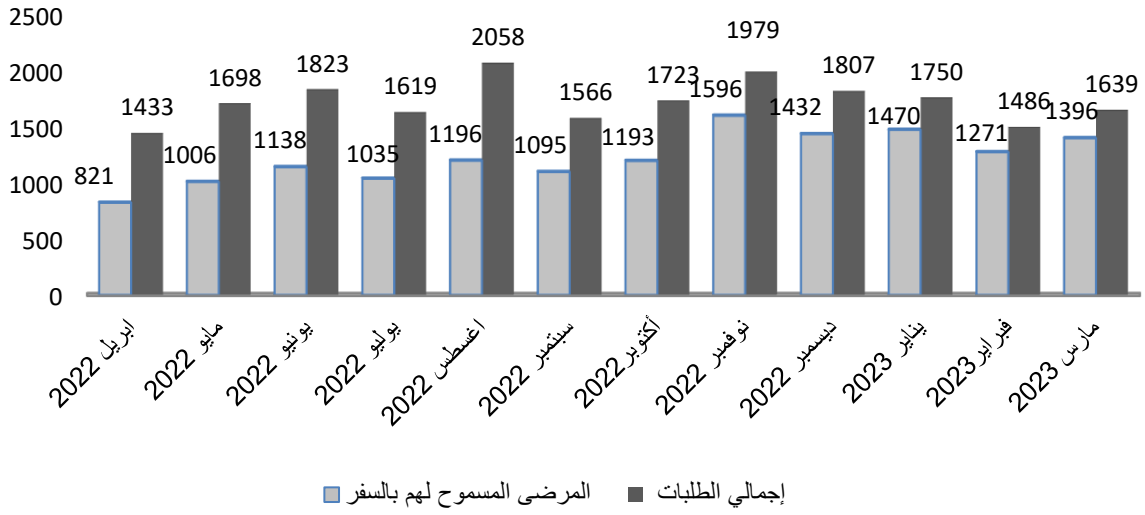

زيارات المعتقلين:

تواصل السلطات الإسرائيلية اعتقال نحو **4600** فلسطيني في سجونها من بينهم نحو **190** فلسطينياً من قطاع غزة، منهم **25** معتقلاً محكومين بالسجن المؤبد. وتمنع سلطات الاحتلال ذوي المعتقلين من سكان قطاع غزة من زيارة أبنائهم في السجون الاسرائيلية، وتوقف برنامج الزيارات دون إبداء أسباب ولفترات طويلة. وقد سمحت سلطات الاحتلال خلال شهر مارس لـ **101** شخصاً من ذوي المعتقلين الفلسطينيين بزيارة **55** معتقلاً. ويعتبر ذلك انتهاكاً لحق المعتقلين في الزيارات العائلية، والذي كفلته قواعد القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة، حيث تنص المادة **116** من الاتفاقية على ضرورة السماح لكل معتقل باستقبال أقاربه، على فترات منتظمة، وبقدر الاستطاعة وخاصة في حالة وفاة أحد الأقارب أو إصابته بمرض خطير.

القيود على حركة البضائع والسلع

تفرض سلطات الاحتلال الاسرائيلية قيوداً مشددة على حركة البضائع والسلع الصادرة والواردة من وإلى قطاع غزة، وقد تسبب ذلك في تدهور الحقوق الاقتصادية للمواطنين، حيث ارتفعت معدلات البطالة، والفقر، وانعدام الأمن الغذائي. كما قوض الحصار الإسرائيلي فرص الاستثمار والتطوير والنهوض باقتصاد قطاع غزة. ويعتبر ذلك انتهاكاً للقانون الدولي الذي يوجب على سلطات الاحتلال بموجب المادة 55 من اتفاقية جنيف الرابعة أن تعمل بأقصى ما تسمح به وسائلها على تزويد السكان بالمؤن الغذائية والإمدادات الطبية، ومن واجبها على الأخص أن تستورد ما يلزم من الأغذية والمهمات الطبية وغيرها إذا كانت موارد الأراضي المحتلة غير كافية.

واردات قطاع غزة:

تواصل سلطات الاحتلال فرض القيود المشددة على توريد **61** صنفاً تعتبرها "مواد مزدوجة الاستخدام*"، وتحتوي هذه الأصناف على مئات السلع والمواد الأساسية. وتعتبر المواد المدرجة على قائمة المواد مزدوجة الاستخدام أساسية لحياة السكان، ويساهم فرض القيود على توريدها في تدهور أوضاع البنية التحتية، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، والصحية، والتعليمية. ومن هذه المواد: معدات الاتصال، المضخات، مولدات الكهرباء الكبيرة، القضبان الحديدية، أنابيب الحديد بجميع أقطارها، أجهزة لحام المعادن، قضبان الصهر المستخدمة في اللحام، أنواع متعددة من الأخشاب، أجهزة UPS التي تحمي الأجهزة الكهربائية من الضرر عند انقطاع في التيار الكهربائي بشكل مفاجئ، أجهزة التصوير بالأشعة السينية، الرافعات والمعدات الثقيلة، والمصاعد الكهربائية، وأنواع من البطاريات، والعديد من أصناف الأسمدة. وقد سمحت سلطات الاحتلال الإسرائيلية خلال شهر مارس بتوريد **7591** شاحنة، منها **339** شاحنة مساعدات، **520** شاحنة محروقات، **6732** شاحنة سلع وبضائع للقطاع الخاص، وذلك وفقاً لوزارة الاقتصاد الوطني في غزة. وخلال نفس الفترة، تم توريد **3599** شاحنة من معبر رفح، تحتوي **457** شاحنة منها على المحروقات، **3142** شاحنة سلع وبضائع للقطاع الخاص.

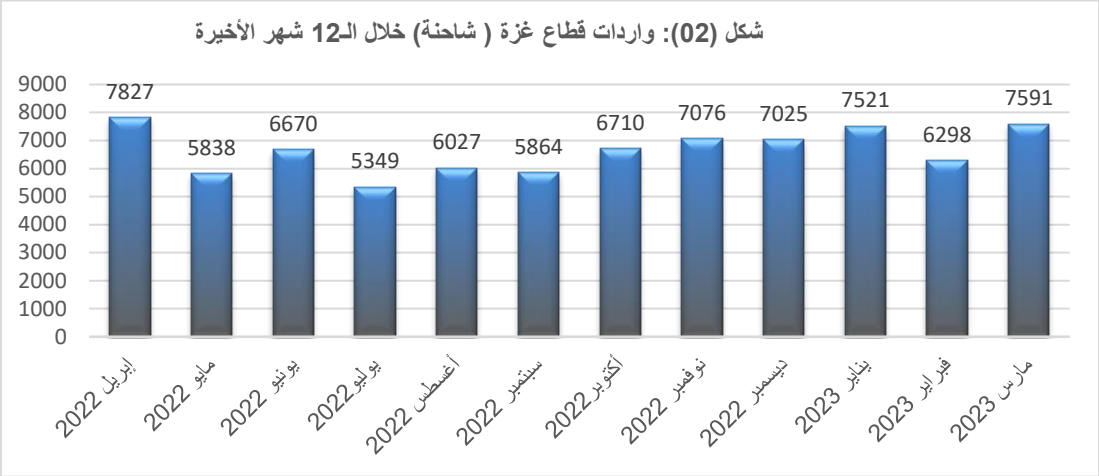

صادرات قطاع غزة:

تفرض سلطات الاحتلال الاسرائيلية قيوداً على صادرات قطاع غزة نحو الضفة الغربية بما فيها القدس المحتلة أو إسرائيل والعالم الخارجي. وفي استثناء محدود سمحت السلطات المحتلة خلال شهر مارس بتصدير **589** شاحنة، منها **383** شاحنة إلى الضفة الغربية، **201** شاحنة إلى إسرائيل، و**5** شاحنات إلى العالم الخارجي، وفقاً لوزارة الاقتصاد الوطني. وتحتوي الشاحنات المصدرة على منتجات زراعية، أثاث، بطاريات تالفة، خردة المنيوم، وملابس، وأثاث. وتعادل صادرات شهر مارس ما نسبته **13.08%** من حجم الصادرات الشهرية قبل فرض الحصار في يونيو **2007**، والتي كانت تبلغ نحو **4500** شاحنة شهرياً.

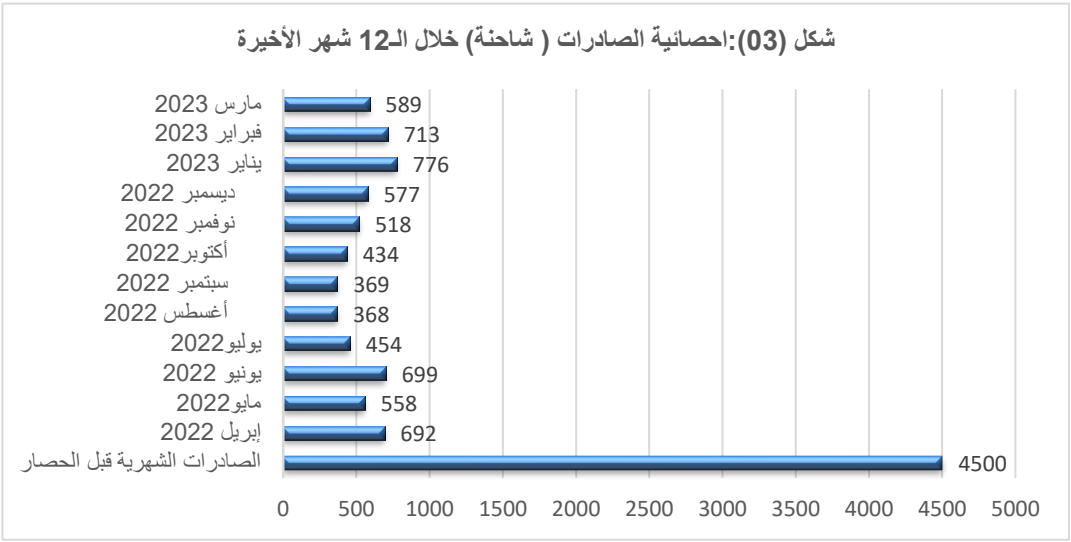

الحركة على معبر رفح البري

تمكن خلال شهر مارس **12833** مواطناً من مغادرة قطاع غزة عبر معبر رفح البري، وعاد إليه **13824** مواطناً، وقد أعادت السلطات المصرية **359** مواطناً، وذلك وفقاً لمعلومات هيئة المعابر والحدود. ويعاني المسافرون العائدون إلى قطاع غزة من إجراءات تفتيش طويلة ومعقدة ومتكررة وغير مبررة.